



فاطمة إحسان

الإقتصاد من القبيلة إلى الدولة

تكمن أهمية العلاقة بين القبيلة والاقتصاد والسلطة في أثرها الواضح على الظواهر الثقافية والسلوكية في المجتمعات العربية الإسلامية، وعلى مجرى التغييرات السياسية والاقتصادية الناجمة عن التفاعل الديناميكي بين أطراف هذه العلاقة. ويشير الحبيب الجنحاني إلى عدد من الملاحظات المرتبطة بهذه العلاقة الجدلية في مقاله المنشور في مجلة التسامح، وسألخص هذه الملاحظات وأفسرها في الأسطر التالية.

يتمثل في التوسع شمالاً وشرقاً على حساب القوتين العظميين آنذاك: الروم البيزنطيين والفرس الساسانيين، وثانيهما: حمل رسالة الإسلام ونشرها، ثم أدركت القيادة السياسية الدينية أن تحقيق هذين الهدفين يستلزم قوة مادية ضخمة؛ مما نجم عنه ظهور تنظيم اقتصادي شبيه بالتنظيم الاقتصادي الذي عرفته المدينة/الدولة في الحضارات القديمة، وتطور هذا التنظيم في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي أدرك ضرورة ضمان موارد مالية قادرة على دعم السلطة في الأقاليم الجديدة. ولعله من الصعب فهم التحول الكبير الذي عاشه مجتمع صدر الإسلام بمعزل عن خلفيته الاقتصادية؛ حيث إن هدف القيادة الفتية المتمثل في نشر الدعوة الجديدة قد توارى أمام مصالح فئة اجتماعية ناشئة تجمعت في أيديها ثروات طائلة نتيجة للفتوحات الكبرى. أمّا عن النتائج السياسية والاجتماعية التي أفرزها هذا التحول الاقتصادي فتتمثلت في التغير الديموغرافي في عاصمة الدولة الجديدة؛ فقد أصبحت المدينة تعجّ بفئات اجتماعية جديدة وتحديداً من يطلق عليهم السبايا والعبيد والموالي. كانت فئتا النازحين والعبيد تمثلان الدعامة الأساسية لطبقة العامة وقتئذ، وسرعان ما برز دورها في تطور الأحداث السياسية والاجتماعية؛ حيث أصبحت القوة الأساسية في الانتفاضات الاجتماعية بالمدن وإن اصطبغت هذه الانتفاضات في أحيان كثيرة بصيغة دينية.

وتواصل دور القبيلة في العصر الأموي والعصر العباسي الأول، ثم تضاعف بعد ذلك لتعتمد الدولة على الجند المنحدر من أعراق مختلفة، في حين أدى ازدهار التجارة الدولية وتطور الحرف إلى ازدهار المدينة العربية الإسلامية في القرنين الثالث والرابع، فيما تفتشت ظاهرة الإقطاع العسكري في المشرق الإسلامي من البويهيين إلى العثمانيين وكانت لها آثار سلبية كبرى في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، وانتهى الدور السياسي للقبيلة العربية منذ عصر

يشير الجنحاني بدايةً إلى نقطة في غاية الأهمية؛ إذ عادةً ما يقرن الباحثون القبيلة بالسلطة في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، ولكنهم يغفلون عن الالتفات إلى مُتغيّر الاقتصاد، رغم كونه متغيّراً حاسماً في توجيه سياسة السلطة وتغيير الثقافة الاجتماعية للشعوب. من جهة أخرى، يرى أنه لا يمكن الحديث عن الاقتصاد بمعزل عن السمات الاجتماعية والحضارية للمجتمع، فأثره على تاريخ القبيلة العربية المُتسمة بسمات البداوة على سبيل المثال قد اختلف مع تطور المجتمع وانتقاله إلى مرحلة دولة المدينة في العصر الحديث، إلى جانب الفوارق بين اقتصاد البدو الرحل الذين يعتمدون تربية الماشية كنشاط اقتصادي، والبدو المستقرين بالمدن والقرى، المعتمدين على الزراعة في نمطهم المعيشي.

وبالعودة إلى بداية التحولات، نجد أنّ تطور المجتمعات البدوية في شبه الجزيرة العربية قد أفرز مجتمعاً قبلياً حضرياً يتمثل في المجتمع المكي بزعماء قريش، وأدى الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة وطرقتها البحرية الرابطة بين المحيط العربي عبر بحر العرب، إلى جانب علاقتها بشرق أفريقيا إلى تبلور دور قريش في التجارة العالمية، وقد تطلب هذا الدور تنظيمياً سياسياً تمثل في الأحلاف (عهود العون والنصرة) والإيلاف (أي إبرام العقود) للتأمين على المسالك التي تحتاجها التجارة بعيدة المدى. وهنا يرى الجنحاني أنّ الاقتصاد قد أسهم في تطور اجتماعي نوعي تمثل في الأحلاف وفي الخضوع لسلطة جديدة لا تقوم على الأساس القبلي وحده، وإنما تستمد شرعيتها من مبدأ الشورى الذي أضاف لها العامل الديني قوة وتأثيراً.

وبعد ظهور الإسلام، عاد الصراع القبلي - لاسيما في نطاق القبيلة المتزعمة - مما أدى لظهور الحاجة إلى تحالف مع قوى جديدة في خارج مكة، وتجاوز السلطة القبلية إلى الدولة الأمة التي تطمح إلى تجاوز حدود شبه الجزيرة، كما نص ضمناً على هدفين أساسيين من جراء هذا التوسع؛ أولهما: هدف إستراتيجي